جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس:
الدولة والمجتمع المدني

سلسلة محاضرات سداسية موجهة
لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

من إعداد
د.علي بن طاهر

السنة الجامعية
2021-2020

عنوان المحاضرة الرابعة:

في النظرية

ليس الهدف من وراء التنقيب والبحث في حيثيات ومضامين ما يسمى "بالنظريات" التي قيلت بشأن الدولة، التقيد بأطروحة معينة أو معرفة أية أطروحة يمكن أن ترتقي إلى مستوى النظرية؟ هذا مجال آخر يدخل ضمن دراسة الفكر السياسي من خلال تقييم نظرياته، بل الأزيد من ذلك فإن إتباع هذه الطريقة التقييمية لن تقدم شيئا مقارنة مع ما يتم البحث عنه في الموضوع المعنون بالدولة والمجتمع المدني.

إن الغرض من ذلك هو كيفية معالجة الموضوع من خلال رؤى وتصورات علم السياسة التي تستهدف بذلك إبراز أهمية المدخل الوظيفي في الدراسة والتحليل ومعرفة مدى الترابط الذي يقيمه هذا المدخل مع المداخل الأخرى المساعدة والأكثر ملائمة لتكوين نظرية تخصصية عن المسائل الخاصة بالظواهر السياسية والتي يأتي على رأسها موضوع "الدولة".

إن الأسئلة التي تظل مطروحة في هذا الشأن هي: ماهي الأهمية العلمية والعملية من وراء دراسة النظريات المفسرة لنشأة سلطة الدولة؟ وهل أن العملية البحثية تستلزم الحديث عن كل النظريات؟ لأن النظريات متعددة ومنها من انتهت الحاجة إليها. والدولة قائمة وموجودة ومعظم النظريات التي قيلت هي في حقيقة الأمر تبحث في أسس مصادر السلطة السياسية وليس البحث في أصل فكرة الدولة وتطورها.

إن الدراسة لن تسمح بحصر جميع الأفكار والتصورات المرتبطة "بالدولة" بقدر ما سيتم تركيز الاهتمام على تناول أهم التصورات التي لها علاقة بوظيفة النظرية في علم السياسة وهي "الانتقاء الواعي للأفكار"، أي البحث والتنقيب عما له علاقة بأساسيات البحث في الدراسة السياسية. وهو الشيء الذي يميز الجانب الأكاديمي العلمي عن الجانب الآخر ويصبح التعامل هنا بما له علاقة بجملة القوانين والأحكام التي تستطيع تفسير الظاهرة أو التنبؤ بها.

تفترض ما يسمى "بالنظرية" في علم السياسة محاولة اختبار الظاهرة عن طريق الملاحظة، من خلال وصف "مجموعة الافتراضات والمفاهيم المتعلقة ببعضها على نحو ما مستعلمة في التحليل السياسي. وغالبا ما يُقال أن النظريات من هذا النوع ذات قيمة مساعدة على الكشف، ويقصد بهذا أن مجموعة الافتراضات والمفاهيم نفسها، لا تقدم أية فرضيات جوهرية عن العالم، بل أنها قد تحفز خطا معينا في البحث وتقترح نهجا معينا نحو الموضوع أو أنها بعكس ذلك تساعد في البحث عن المعرفة".

فإذا كانت النظرية تحاول إتباع خط معين في البحث وفي الوقت نفسه تقترح مقاربة علمية لمعالجة هذا الخط المتبع، فإنه بدورنا يجب الاهتداء نحو اقتراح مقاربة معينة تخضع إلى إطار نظري خاص كما يسميها (ميرتون) Merton بنظرية "ضيقة المدى" التي تسمح بالتعامل مع المتغير المستقل المساعد على فهم الظاهرة والذي من خلاله يتم الوصول إلى النتيجة، أي ما هو المتغير القابل للتفسير والذي يستند بطبيعة الحال على نحو واضح إلى إطار نظري ومعرفي؟

المتغير المقترح والقابل للتفسير ضمن هذا الحيز الخاص هو: التركيز على عناصر القوة داخل النظام السياسي على أساس أن مفهوم الدولة كما تم الإشارة إليه سلفا، هو المفهوم المرتبط بعناصر القوة المنتهجة من قبل الجماعة السياسية المالكة للسلطة والتي تقوم بعملية ضبط للنظام الاجتماعي والسياسي. وبناءا على ذلك تحديد العلاقة مع البناء الاجتماعي والثقافي الذي يشغل المجتمع المدني فيه حيزا واسعا. وقد يكون هذا الحيز تابعا أو مشاركا كما سنرى في العلاقة التي تربط المجتمع السياسي بالمجتمع المدني في الفصول المتبقية من الموضوع.

بهذا الشكل يصبح موضوع القوة هو الذي يمكن الاعتماد عليه في تفسير تكوين سلطة الدولة. وهو الموضوع الذي يُنسب بالنظر إلى الإطار المعرفي التخصصي إلى التحليلات الاجتماعية والسياسية وعلى رأسها تحليلات (ابن خلدون) و(كارل ماركس) و(ماكس فيبر) بصورة خاصة، والتي عكست إبراز أهمية هذا التفسير كبعد أساسي من أبعاد التحليل النظرية والإجرائية بالنسبة لموضوع الدولة.

إن التركيز على هذا التفسير الذي اعتمدناه لا يقلل من أهمية التفسيرات الأخرى الواردة في التصورات النظرية المرتبطة بالإسهامات الأولى في الفكر السياسي، والتي عززت أهمية البحث لدى الكثير من الباحثين في فتح مجال أوسع لمناقشة أهم ما جاء فيها وما مدى صلاحيتها في الواقع الاجتماعي والسياسي.

إنه من خلال الاعتماد على فكرة القوة كأساس للتفسير والتحليل، لا يعني هذا إنكار الأسس الأخرى (الدين–العقد الاجتماعي-التطور العائلي والقبلي...). فالدولة قامت سلطتها على أساس ديني ولا زالت قائمة كما هو في بعض النماذج كنموذج الدولة في "إيران" وفي "الفاتيكان" من خلال الاعتماد على توجيه الاهتمام إلى دور الدين في تطور الدولة. وهناك الدولة التي قامت سلطتها على أساس العقد من خلال الاتفاق الاختياري الذي يأخذ شكل التعاقد بين الحاكم والمحكوم كما تزعم "نظرية" العقد الاجتماعي.

على الرغم من وهميتها ومثاليتها و"افتراضيتها" كما يعلن ذلك (روسو) بصراحة في مؤلفه "العقد الاجتماعي"، تبقى فكرة العقد الاجتماعي من خلال وزنها وقيمتها إذا ما تم استخدامها في الواقع الاجتماعي والسياسي صيغة سياسية مؤهلة لتجذير الفكر الديمقراطي بين المجتمع السياسي من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى. والحقيقة هناك من استفاد من إثراء وتوسيع هذه الفكرة في النظم السياسية الغربية وأصبحت نموذجا متميزا عندما يتعلق الأمر بمسألة التداول على السلطة.

هناك من الدول من تطورت سلطاتها نتيجة التطور الذي حصل على مستوى تركيبتها الإجتماعية وخليتها الاجتماعية الأولى، من الأسرة إلى العائلة التي أُعتبرت الصورة المصغرة للدولة، ثم تلاحم الأسر والعائلات والقبائل والعشائر مع بعضها، مشكلة بذلك ما يسمى بكيان الدولة، استجابة للحاجات والمطالب التي أبرزتها مجموع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، فكان أن تطورت وظائف الدولة واتسعت مجالاتها وتخصصت مؤسساتها الاجتماعية والقانونية والسياسية.

لكن تبقى القوة أساس دائم للدولة، بدليل أن كل المجتمعات والنظم إنما أسّست سلطتها نتيجة الصراعات التي فرضتها الظروف الاجتماعية والسياسية. وهكذا فإن الدولة لا يمكن أن تُفهم إلا ضمن إطار بناء اجتماعي سياسي معين وفي ظروف تاريخية معينة كتعبير عن الجماعة أو النخبة التي مارست أو تمارس السلطة القهرية التي تتطلبها استمرارية الدولة ويفرضها النظام بهدف تحقيق الصالح الاجتماعي. كما أن بقاءها لا يمكن بأي حال من الأحوال التخلي عن القوة والسيطرة و"الغلبة" حسب تعبير (ابن خلدون)، بل أن فرض سيادتها على مستوى الداخل والخارج يفرض استخدام القوة التي يمكن أن تكون قانونية، مادية اقتصادية وسياسية واجتماعية.

يعرض ابن خلدون في مقدمته نموذجا تاريخيا واجتماعيا وسياسيا، يسرد فيه الوقائع والأحداث ويقوم بتحليلها استنادا إلى سير أنباء النخب الحاكمة المتعاقبة على رئاسة الدولة الإسلامية في إطار جملة العوامل والظروف العامة المساهمة في تكوينها وعلى رأسها تأثير العصبيات الدينية والقبلية. إذ تقوم هذه الأخيرة بعملية تجميع الأفراد والجماعات في الوقت الذي تنمو وتتطور بداخلها، مشكّلة بذلك عصبية واحدة متغلبة على جميع العصبيات "وإنما الصحيح المعتبر في الغالب حال العصبية أن يكون في أحد الجانبين عصبية واحدة جامعة لكلهم".

كان لابد في نظر بن خلدون من قوة تضع حدا للفوضى والاقتتال والتمزق والانقسام وتُهيئ فُرص الأمن والاستقرار، إنها سلطة الدولة التي تحقق في الأخير هدفا أسمى وهو العمران البشري. و "السبب في ذلك أن الدول العامة في أولها يصعب على النفوس الانقياد

لها إلا بقوة قوية من الغلب للغرابة، وأن الناس لم يألفوا ملكها ولا اعتادوه. فإذا استقرت الرئاسة في أهل النصاب المخصوص بالملك في الدولة وتوارثوه واحدا بعد آخر في أعقاب كثيرين ودول متعاقبة نسيت النفوس شأن الأولية، واستحكمت لأهل ذلك النصاب صبغة الرئاسة، ورسخ العقائد دين الانقياد لهم والتسليم".

لكن ابن خلدون وضع نهاية لهذه الدولة عندما تصل سلطتها إلى مستوى تنحرف فيه عن هدفها وغايتها، فيحدث فيه الفراغ وعندئذ تصبح الدولة عرضة للإسراف والتبذير في قانون طبيعي يصف فيه الدول والمجتمعات كما هي عليه ضمن خمسة أطوار حددها على الشكل الآتي:

- ✓ الطور الأول: الغلبة و الاستيلاء على الحكم.
- ✓ الطور الثاني: استبداد الحكم.
- ✓ الطور الثالث: الفراغ والدّعَّة لتحصيل ثمرات الملك.
- ✓ الطور الرابع: القنوع والمسالمة.
- ✓ الطور الخامس: الإسراف والتبذير، وهو الطور الأخير الذي تهرم فيه الدولة وتنقرض.

هكذا صور (ابن خلدون) الدولة بهذا الشكل، تنمو وتتطور من مرحلة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، فتارة تكون رئاسة وتارة تكون ملكا وتارة تكون خلافة، وفي كل الحالات تلجأ نخبها الاجتماعية والسياسية إلى البحث عن واسطة تنظم شؤون الحياة وتحقق الأمن والاستقرار وتنجز العمران البشري عن طريق سلطة قوية وعصبية متينة تبقى هي الأصل المادي والمعنوي الذي يُؤسس المجتمع و الدولة على السواء.

لكن سرعان ما تنضج الدولة في نظر ابن خلدون وتكتمل عصبيتها عند انتقالها من المجتمع البدوي إلى التجمع الحضري، حيث تميل إلى الضياع بسب انحراف نخبها عن معالجة تراكماتها دون الوقوف على مواطن الضعف والإسراف والتبذير، وحينها يصبح من المتعذر بقاء الدولة وديمومتها.

لكن بخلاف ابن خلدون، تبدو الدولة أداة قهر بين الجهات المسيطرة والمتحكمة في الاقتصاد وتبقى القوة الاقتصادية هي المفسر للعملية السياسية التي تكوَّن في ظلها كيان الدولة السياسي والقانوني، المرتبط بتحول شكل الإنتاج إلى مرحلة تتسم بالتبادلية "تبادل المصالح والمكاسب والمنافع عبر مسار التاريخ" وهو ما جعل الدولة مرتبطة بطبيعة الإنتاج السائد وبطبيعة الفئات والطبقات التي تكونت في ظله، لذلك نجد أن (كارل ماركس) Karl Marx لا ينظر إلى الدولة إلاّ من خلال الصراع الذي يحدث بين الطبقات المتشكلة داخل الأنظمة، جاعلا بذلك قوة سيطرة الدولة مرهونة بالأسباب الاقتصادية من خلال النموذج

الذي اعتمد عليه وهو"الدولة الرأسمالية" ومؤسساتها وقوانينها التي تستخدمها الطبقة الحاكمة في تثبيت الوجود وفرض السيطرة.

تُعد الدولة وفق هذا الطرح شكلا من أشكال السيطرة المنظمة التي تمارسها الطبقات في المجتمع الرأسمالي، وهي بذلك تظل مرتبطة بنمط إنتاج معين حاول كارل ماركس رسمه في فترة تاريخية معينة، لأنه اشتغل هو الآخر على نظم وكيانات اجتماعية وسياسية كانت قائمة، واصفا بذلك المجتمع الرأسمالي كما هو عليه ومهتديا إلى فكرة الصراع الطبقي واعتبارها قانونا لقيام الدول وسقوطها.

إذا كانت الدولة تنشأ عند ابن خلدون على أساس اجتماعي وتُقام عند كارل ماركس على أساس اقتصادي، فإنها تُؤسس عند (ماكس فيبر) Max weber على أساس تملك سلطتها لوسائل الإدارة الشرعية المؤثرة بالقوة والتي تتواجد بدرجات متفاوتة في الأنماط السلطوية الثلاثة:

1- نمط سلطة الدولة التقليدية: تقوم سلطة الدولة في هذا النمط على أساس شرعية الميراث التقليدي، فالدولة محكومة بهذا الميراث أو هذه التقاليد التي تُعبر عن نفسها من خلال قدرتها التنظيمية في إدارة شؤونها الداخلية وما يمكن أن تؤديه من خدمات تعبيرا عن الحاجات الاجتماعية والاقتصادية.

2- نمط الدولة الكاريزماتية: وتقوم سلطة الدولة هنا على أساس الجهة الفعلية التي تمسك بزمامها، والتي تتوفر فيها الشروط والمواصفات المنظمة للسلطة وعلى رأسها الشروط الكاريزمية. ويشدد (فيبر) Weber هنا على القدرات والمواهب الخلاّقة التي تتميز بها القيادة الإدارية والتي تمتلك من خلالها سلطة فعلية يمكن أن تؤدي إلى خلق أشكال جديدة من التراتيب الاجتماعية. لأنها تتحصل على شرعيتها بكل بساطة من فئاتها الاجتماعية أو جماهيرها التي تُعد سندا لها.

3- نمط سلطة الدولة القانونية: تقوم سلطة الدولة في هذا النمط على أساس الاعتراف بقانونية وشرعية القواعد المعيارية والتي على أساسها يحق للذين يمتلكون السلطة إصدار الأوامر واتخاذ القرارات. وفي هذا النمط تأخذ الدولة حسب (فيبر) M.Weber صفة المؤسسة الحديثة طالما أن خصائصها الجديدة تتطلب الانتقال إلى وضعية أخرى تسمح لها بممارسة الاحتكار الفعلي عن طريق تطبيق القوانين وممارسة وظائف إدارية أكثر عقلانية وقادرة على الدفاع عن المصلحة العامة.

سمح الأمر ل(ماكس فيبر) M. Weber من خلال نظرته هذه للدولة، أن يرسم هو الآخر مقاربة بحثية تعتبر الظواهر السياسية كوقائع خاصة تخضع لمعيار القوة. إلاّ أن مسألة القوة في تصوره تستند بالدرجة الأولى إلى مقدرة النظم الاجتماعية والسياسية في تملُّكها لوسائل الإدارة والتي يعتبرها موجودة بدرجات متفاوتة في ثلاثة أنماط مجتمعية كم تم

الإشارة إليها ضمن مسار تاريخي خاص، حاول (ماكس فيبر) M. weber أن يرسمه وهي في كل الحالات تستخدمها الدولة لاحتكار سلطتها ابتداءا من نمطها الاجتماعي والسياسي التقليدي، إلى أن تصل إلى مستوى حديث يتطابق مع تطور الإدارة في اللحظة التي تصبح فيها الدولة مرتبطة بأشكال جديدة من الوظائف والمصالح.

لا يمكن فهم خاصية موضوع الدولة حسب ما تشير إليه المقاربات التحليلية الثلاث (ابن خلدون- كارل ماركس- ماكس فيبر) إلاّ ضمن إطار بناء اجتماعي قائم على أساس القوة. والقوة لا تعني الجانب المادي فقط، بل تشمل جوانب متعددة تتوافر للأفراد والنخب والجماعات وكل العناصر المشكلة لسلطة الدولة، فيمكن أن تكون اجتماعية، اقتصادية وثقافية وسياسية، ومن هنا فإن كل ما يتم في ضوء التفاعل المتبادل بين جميع العناصر والمتغيرات يدخل ضمن إطار الدولة.

إذا كانت القوة تتوزع بهذا الشكل على جميع العناصر المشكلة لسلطة الدولة بدرجات متفاوتة، والدولة لا يمكن أن تتشكل إلاّ في ظل مجموعة العلاقات المنظمة بين هذه العناصر والمتغيرات المختلفة، فإن مو ضوع القوة يبقى كتحصيل حاصل هو المتغير الأكثر قبولا للتفسير والتحليل طالما أنه ينظر إلى الدولة في ظل علاقتها بالمجتمع ويبقى هو المتغير المستقل الذي تعتمد عليه "نظرية الدولة".